

الآثار الاقتصادية للقروض الداخلية والخارجية

تعتبر القروض إحدى الوسائل التمويلية التي تستطيع الحكومات أو هيئاتها استخدامها لجلب الأموال التي تحتاجها لتحقيق أهدافها على سبيل المثال سد عجز الموازنة أو تمويل مشروعات بنية تحتية أو شراء سلع استراتيجية..إلخ. فهذه الوسيلة التمويلية لها آثاراً إيجابية وأيضاً لها آثاراً سلبية تؤثر على الاقتصاد والمجتمع، وسوف نقوم باستعراض بعض الآثار الاقتصادية التي قد تتحقق من القروض سواء الآثار الإيجابية أو الآثار السلبية.

الآثار الاقتصادية الإيجابية للقروض

تمويل المشروعات: قد تحتاج الحكومات أو الهيئات الاقتصادية للدولة إلى تمويل للمشروعات القومية مثل مشروعات البنية التحتية أو مشروعات اقتصادية التي تعمل على تحسين البنية الاقتصادية للدولة لجذب الاستثمارات الأجنبية، وفي هذا تلجأ الحكومات إلى القروض سواء الداخلية أو الخارجية.

تحسين أداء الاقتصاد: في حالات الركود الاقتصادي للدولة قد تعمل الحكومات على الاقتراض لحل أزمة انخفاض الطلب حيث تقوم الحكومة بالاقتراض وانفاق القرض على الأنشطة الخدمية مما يخلق دخول جديدة فيجعل المستثمرون يقومون بالانتاج لمواكبة لزيادة الطلب مما يحرك الاقتصاد ولا ينصح باستخدام القروض في حالة وجود رواج اقتصادي لأن ذلك قد يؤدي إلى التضخم.

ضخ عملات أجنبية داخل الاقتصاد: تعتبر العملات الأجنبية ذات أهمية كبرى خصوصاً في الأسواق الناشئة والتي تحتاجها الحكومة في وارداتها من الخارج لذلك في حالة نقص العملة الأجنبية من الاقتصاد تقوم الحكومة بالاستدانة من الجهات الدولية لجلب العملة الأجنبية للاقتصاد لتسحين أداؤها والحد من ارتفاع سعر العملة الأجنبية داخل الأسواق والذي يؤثر على أسعار السلع والخدمات نتيجة ارتفاع سعرها.

الآثار الاقتصادية السلبية للقروض

بالرغم من وجود بعضاً من الآثار الإيجابية للقروض والتي قد تستخدمها الحكومات لحل أزماتها في التمويل ولكن في مقابل ذلك توجد آثار سلبية تؤثر على الاقتصاد كما يلي:

ارتفاع سعر الفائدة على القرض: إن أى قرض تقوم الحكومة بأخذه سواء قرض محلى أو دولى فإنها تدفع فى مقابله فائدة وفى الأغلب تكون فائدة كبيرة خصوصا القروض الخارجية حيث أن القروض تسدد على فترات طويلة، تمثل الفائدة التى تُدفع عبئا على ميزانية الدولة حيث يتم سداد أقساط القرض والفائدة مما يشكل ضغطا على الموازنة ونرى فى حالة مصر مثالا للتوسع فى القروض الداخلية والخارجية حيث تمثل أكثر من 50% من الموازنة أقساط وفوائد للقروض.

تقليل حجم العملة الأجنبية من الاقتصاد: تعتبر القروض الخارجية أشد خطرا من القروض الداخلية حيث يتم سداد القروض بالعملة الأجنبية والتى غالبا يوجد شحاً بها فى الاقتصاد وإلا لم تلجأ الحكومة للاقتراض، حيث سحب العملة الأجنبية من الاقتصاد يؤثر على سعر الصرف داخل الدولة مما يؤدي إلى ارتفاعها وبتاء على ارتفاع كلفة الواردات الخارجية بالعملات الأجنبية مما يؤثر على ارتفاع اسعار المنتجات والخدمات داخل الأسواق.

الاثار السياسية للقروض: جميعنا يعلم أن القروض الخارجية يتم منحها من قبل الدول الكبرى من أمريكا والاتحاد الأوروبى وأيضا الجهات المانحة يتم التحكم بها من خلال هذه الدول، ولهذا عند الموافقة على منح قرضا كبيرا للدول فإن هذا يجعل الفرصة سانحة للدول الكبرى للتدخل فى الشؤون الداخلية لتلك الدول والتأثير على قراراتها السياسى وابتزازها أحيانا أخرى، ونرى ذلك فى معظم الدول التى تعتمد على القروض من البنك الدولى ومن الدول الكبرى والتى تعطى القروض مقابل مساحة للتأثير فى قراراتها السياسية.

كلفة عالية للأجيال القادمة: معظم القروض تكون اجالها طويلة، مما يعنى سدادها خلال عشرات السنين وأكثر مما يزيد من كلفتها سواء فى اقتطاع جزءا كبيرا من الموازنة العاملة للدولة سنويا لسداد أقساط القروض وفوائدها وأيضا المدة الزمنية الكبيرة للقروض وأحيانا أخرى تقوم الحكومات بالاستدانة لسداد القروض السابقة مما يزيد من ارتفاع الفوائد على تلك القروض ويزيد المدة الزمنية لسداد القروض ونرى فى التاريخ حالة لذلك فى مصر حيث قام الخديوى اسماعيل بالتوسع فى سياسة استخدام القروض من بريطانيا وفرنسا مما جعل مصر غارقة فالدون وعاجزة عن سدادها مما تسبب فى احتلالها من بريطانيا.

تعتبر القروض عبئا على الدولة مهما كان لها من ايجابيات حيث أن تمثل ديونا على الشعب ويقوم كل فرد باقتطاع جزءاً من دخله لسدادها ولذلك من الأفضل عدم استخدامها إلا فى الضرورة القصوى بناء على دراسات متعمقة لمدى التأثير ال1ى سيحدث مقابل هذه القروض.

الاسم: عمرو محمود المتولى

التاريخ: 25/06/2022